ثلاثة مقاعد شاغرة في مجلس محافظي المجلس الفيدرالي بحلول أبريل

الوطني: اليورو يتراجع أمام الدولار بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي

قال تقرير للبنك الوطني أن فترة رئاسة جانيت يلن لمجلس الاحتياط الفدرالي شارفت على الانتهاء، ومن المرجح أن يبدأ السوق بتحويل تركيزه إلى البديل المحتمل، وإضافة لذلك، ستكون هناك ثلاثة مقاعد شاغرة في مجلس محافظي المجلس الفدرالي بحلول أبريل، ونظرا إلى أن الجمهوريين يسيطرون على مجلسي النواب والشيوخ، فسيكون من السهل على الأرجح أن يعيّن الرئيس أشخاصا قريبين من برنامجه.

وأكد التقرير الذي نشره البنك الوطني أمس أن يلن واجهت هذا الأسبوع انتقادا قويا خلال شهادتها أمام مجلس النواب، خاصة من المشرّعين الذين رأوا أن انخفاض أسعار الفائدة وشراء كميات كبيرة من السندات من السوق لمواجهة الأزمة المالية الأخيرة أدى إلى أبطأ انتعاش للاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن يلن دافعت عن سياسة مجلس الاحتياط الفدرالي بادعائها أن المجلس استخدم الأدوات الملائمة لإنقاذ الاقتصاد من كارثة، فإنها أقرّت بأن الانتعاش لم يكن بالمستوى المطلوب.

وأوضحت يلن أن النمو الاقتصادي في أمريكا يستمر بالتسارع مع ارتفاع التضخم، وسوق العمل يبقى قريبا من التوظيف الكامل، وأضافت أن الانتظار طويلا لرفع أسعار الفائدة سيؤدي لاحقا إلى وتيرة تقييد أسرع، ما يسبب عدم استقرار مالي ويرفع من احتمالات الركود.

وقالت يلن في اليوم الثاني من شهادتها إن «البطالة قد انخفضت بشكل كبير ونحن قريبون جدا من تحقيق أهدافنا الخاصة بسوق العمل، ولكن تباطؤ نمو الإنتاج لم يساعد. وبالإضافة إلى ذلك أكدت أن «أداء النمو الاقتصادي كان مخيبا للآمال»، وهو أمر تتفق فيه مع الرئيس.

وعلى صعيد العملات، بدأ الدولار الأمريكي الأسبوع في النطاق الإيجابي وبلغ أعلى مستوى له يوم الأربعاء عند 101.76 بسبب البيانات الاقتصادية القوية وتعليقات يلن الصقورية الداعمة لرفع أسعار الفائدة في اليوم الأول من شهادتها أمام الكونغرس، ولكن زخم التوقع بارتفاع أسعار الأسهم كان قصير الأجل، إذ أن اليوم الثاني من شهادة يلن كان أقل صقورية بعد أن أفادت أن النمو الاقتصادي كان مخيبا للآمال، وبدأ الدولار الأسبوع عند 100.95 وأنهاه عند 100.90.

وتراجع اليورو مقابل الدولار في بداية الأسبوع بسبب مخاوف حيال عدم الاستقرار السياسي في أوروبا. ولكن اليورو بدأ يوم الأربعاء بالارتفاع بعد أن تراجع الدولار. وبدأ اليورو الأسبوع عند 1.0630 مقابل الدولار وبلغ أدنى مستوى له عند 1.0520. وأنهى اليورو الأسبوع يوم الجمعة عند 1.0616.

وارتفع الدولار مقابل الين لفترة قصيرة يوم الإثنين بعد أن انتهت القمة اليابانية – الأمريكية بسلاسة في واشنطن، ولم يتحدث الرئيس ترامب بشأن خفض قيمة الين. ثم ارتفع الدولار يوم الثلاثاء بعد تعليقات يلن الصقورية إلى أعلى مستوى له يوم الأربعاء عند 114.95. ولم يستمر زخم التوقع بارتفاع الأسهم طويلا وواصل تراجعه يوم الجمعة. وبدأ الدولار الأسبوع مقابل الين عند 113.63 وأنهاه عند 112.85

شعار البنك الوطني

- الذهب تراجع بعد حديث ترامب عن الخفض الضريبي إلى السوق ثم عاد وارتفع بسبب تراجع الدولار
- التضخم الأميركي ارتفع للشهر الثالث على التوالي بسبب ارتفاع أسعار الملابس والمركبات الجديدة والبنزين
- مبيعات التجزئة البريطانية استمرت في التراجع بعد أن انخفضت في ديسمبر

تراجع الذهب

وفي مجال السلع، بدأ الذهب الأسبوع عند $1،231 وتراجع بعد حديث الرئيس ترامب عن وصول الخفض الضريبي إلى السوق. وتراجع سعر الذهب يوم الأربعاء إلى أدنى مستوى له في أسبوع عند $1،216، ولكن سرعان ما ارتفع بعد تراجع الدولار لينهي الأسبوع عند $1،235.

وكان النفط متقلبا بشكل خاص هذا الأسبوع مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلى $53.59 قبل أن تتراجع إلى $52.68 يوم الجمعة، ثم تعود لترتفع قبيل الإغلاق لتنهي الأسبوع بارتفاع نسبته +0.60% عند $53.36 تقريبا، وكان وراء ذلك ارتفاع المخزونات الأمريكية عقب آخر بيانات وكالة معلومات الطاقة، إلى جانب تقرير إخباري يشير إلى أن أوبك قد تنظر في تمديد خفض الإنتاج الذي أجرته لستة أشهر.

من الأرجح أن يكون النمو الأمريكي قويا

تشير آخر بيانات مجلس الاحتياط الفدرالي إلى أن النشاط التصنيعي يستمر في التوسع بعد أن تراجع في السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض الاستثمار في الطاقة وضعف الطلب العالمي.

فقد ارتفع التصنيع في فبراير بحسب مجلس احتياط فيلادلفيا بمقدار 19.7 نقاط ليصل إلى 43.3، وهو الارتفاع الأكبر لشهر واحد منذ يونيو 2009، وهذا هو الرقم الأعلى منذ يناير 1984 الذي سجل 47.0، والأهم من ذلك أن تفاصيل الاستطلاع أظهرت تحسنا يشير إلى ارتفاع متواصل في إنفاق قطاع الأعمال هذه السنة.

وسجلت الطلبات الجديدة 38.0 مقابل التوقعات البالغة 26.0 وسجلت الشحنات 28.6 مقابل 20.5. وإضافة لذلك، بقي أحد أهم الأرقام المراقبة في استطلاع مجلس احتياط فيلادلفيا، وهو توقع المصروفات الرأسمالية لستة أشهر، مرتفعا في فبراير.

ويبشر الارتفاع الشامل لثقة التصنيع بالخير بالنسبة لإنفاق قطاع الأعمال، الذي كان منخفضا للغاية في السنة الماضية، وبالنظر إلى الأنماط التاريخية، ففي 1984 حين كان مؤشر مجلس احتياط فيلادلفيا حوالي 44، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 7.3%. وبناء على العلاقة التاريخية، تشير البيانات إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبته على الأقل 6% هذه السنة.

وتستمر مبيعات التجزئة كذلك بالتوسع للشهر الخامس على التوالي حتى مع ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى له منذ حوالي أربع سنوات. فقد سجلت مبيعات التجزئة الأمريكية 0.4% على أساس شهري، أي أعلى بكثير من توقعات السوق البالغة 0.1%، ومقارنة بيناير من السنة الماضية، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 5.6%. وكان وراء هذا الارتفاع بشكل أساس شراء الإلكترونيات والمعدات المنزلية، التي ارتفعت في يناير بنسبة 1.6%، وهي النسبة الأعلى منذ يونيو 2015. ويشكل إنفاق المستهلك ما يصل إلى 70% من النمو الاقتصادي الأمريكي، الأمر الذي يدعم التفاؤل بأن إنفاق المستهلك سيتمكن من رفع النمو الاقتصادي في بداية 2017.

ارتفاع التضخم

وأخيرا وليس آخرا، ارتفع التضخم الأمريكي للشهر الثالث على التوالي بسبب ارتفاع أسعار الملابس والمركبات الجديدة والبنزين وغيرها من السلع. فقد قفز مؤشر سعر المستهلك من 0.3% في ديسمبر إلى 0.6% في يناير، وهو الارتفاع الأكبر منذ فبراير 2013. وارتفع مؤشر سعر المستهلك السنوي الشهر الماضي 2.5%، وهو الارتفاع الأكبر من سنة لأخرى منذ مارس 2012. وارتفع أيضا مؤشر سعر المستهلك الأساس بشكل طفيف بنسبة 0.1% ليصل إلى 0.3% على أساس شهري وإلى 2.3% منذ يناير 2016.

وعلى مستوى الجملة، سجلت الأسعار أكبر قفزة لها منذ أكثر من أربع سنوات. فقد ارتفع مؤشر سعر المنتج للطلب النهائي بنسبة 0.3% ليصل إلى 0.6% الشهر الماضي، إذ أن نصف الارتفاع يعود إلى ارتفاع نسبته 12.9% في أسعار البنزين. وبالرغم من الارتفاع من شهر لآخر، فقد ارتفع مؤشر سعر المنتج بنسبة 1.6% فقط على أساس سنوي.

وفي الخلاصة، فإن البيانات القوية إلى جانب ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات قد جعلت مجلس الاحتياط الفدرالي يقترب من النسبة المستهدفة البالغة 2% مع التوظيف الكامل. ولذلك، بالنظر إلى الرسم البياني، يكون لدى مجلس الاحتياط الفدرالي المزيد من الذخيرة للتحرك بشكل أسرع نحو وضعية تقييد في 2017.

توقع ارتفاع النمو في أوروبا

كان الحدث الرئيسي في منطقة اليورو هذا الأسبوع هو صدور محاضر اجتماع البنك المركزي الأوروبي التي أكدت أن الرسالة الضمنية للبنك تبقى على حالها. وكان الموقف الحمائمي واضحا مع بقاء البنك رافضا النظر في وقف برنامجه للتسهيل الكمي.

وبالرغم من الإقرار بأن المخاطر التي تواجه النمو قد تراجعت بعض الشيء مؤخرا، فإن الإجماع الواسع لا زال أن خفض التحفيز قد يكون سلبيا، إذ أنه يمكن أن يضرّ بالانتعاش الأولي.

ومع ذلك، إذا استمر الانتعاش في الاتحاد الاقتصادي والنقدي على خلفية نمو عالمي قوي، سيكون البنك المركزي أكثر صقورية في 2017.

وبالرغم من استمرار عدم الاستقرار السياسي، يتوقع أن يتقدم الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو بوتيرة أسرع في 2017 و 2018 مما كانت تتوقعه المفوضية الأوروبية. وبالنظر إلى التوقعات المستقبلية، تتوقع المفوضية الأوروبية أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 1.6% في 2017 وبنسبة 1.8% في 2018. وارتفعت البيانات الأخيرة قليلا بعد المراجعة عن التوقعات السابقة البالغة 1.5% في 2017 و 1.7% في 2018.

وبحسب التقرير، فإن الانتعاش في أوروبا مرتبط إيجابا بتوقعات النمو في الاقتصادات المتقدمة خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تحسنت في الأشهر الأخيرة. ويعود السبب في التحسن في النمو المتوقع في الدول المتقدمة بشكل كبير إلى التوقعات بتحفيز مالي في أمريكا.

اليونان ... مجددا؟

عادت اليونان في الأسبوع الماضي لتشكل قلقا للأسواق. فقد واجهت المراجعة الثانية لحزمة الإنقاذ الثالثة البالغة 86 بليون يورو مشكلات تحتاج إلى الحل قبيل سداد كبير للدين في منتصف يوليو. ويقرر صندوق النقد الدولي في المراجعة الثانية ما إذا كان سيشارك في البرنامج. وسيتطلب كل ذلك تسويات صعبة بين اليونان ودائنيه الأوروبيين، وربما صندوق النقد الدولي – والذي يقع كل منهم تحت ضغط أصحاب المصالح. وفي التفاصيل، يواجه اليونان استحقاق استردادات كبيرة في يوليو تبلغ 6.5 بليون يورو للبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ومن السندات المستحقة، إضافة إلى استرداد قيمته 2 بليون يورو من سندات الخزينة.

ويبقى القلق من أنه بدون شرائح تمويل جديدة من المراجعة الثانية للبرنامج، لن تتمكن الحكومة من تغطية الاستحقاقات في يوليو.

الاقتصاد البريطاني بين ارتفاع التضخم وتراجع الأجور

استمرت مبيعات التجزئة البريطانية بالتراجع بعد ان انخفضت في ديسمبر. وتقدم هذه الأرقام دليلا على أن الاستهلاك يتراجع، بعد أن تحدى توقعات الاقتصاديين ببقائه مرنا في الأشهر التي أعقبت استفتاء الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن يكون رد المستهلكين على عدم اليقين الذي أعقب الاستفتاء قد جاء متأخرا. وبدلا من ذلك فإن الارتفاع في تكاليف الإدخال والأسعار إثر تراجع الجنيه خلال الأشهر الثمانية الماضية قد يكون بدأ أخيرا بالتأثير سلبا على المستهلكين. وفي كلا الحالين، فإن نمو مبيعات التجزئة الآن هو عند أدنى مستوى له منذ 2013.

وإضافة لذلك، بلغ التضخم أعلى مستوى له منذ يونيو 2014، مع ارتفاع مؤشر سعر المستهلك من سنة لأخرى من 1.6% في ديسمبر إلى 1.8% في يناير، مقابل التوقعات البالغة 1.9%. ويعزى ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار الطاقة التي ارتفعت بما يقارب 88% عن السنة الماضية وإلى تراجع الجنيه منذ التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت بيانات سوق العمل البريطاني تراجع نمو الأجر الحقيقي إلى أدنى مستوى له في سنتين في نهاية 2016 مع تراجع نمو العوائد بنسبة 0.2% في ربع السنة لتصل إلى 2.6%. ومن ناحية أخرى، بلغ التوظيف أعلى مستوى له عند 74.6% في الربع الأخير من 2016، فيما بقي معدل البطالة عند أدنى مستوى له في 11 سنة عند 4.8%.

وعلى الصعيد النقدي، ارتفعت التكهنات بشأن التقييد النقدي منذ ارتفاع التضخم لأربعة أشهر على التوالي، ويتوقع البنك ارتفاع التضخم إلى أعلى من 2.7% في سنة مع رفع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لتكاليف الاستيراد. ولكن بنك إنكلترا يتوقع المزيد من التراجع في نمو الأجور إلى 2.2% في 2017. وفي الخلاصة، قد لا يتمكن البنك المركزي من رفع أسعار الفائدة حتى يرتفع نمو الأجور ويتأقلم الاقتصاد البريطاني مع عدم اليقين الناتج عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

التضخم الصيني يرتفع

ارتفع مؤشر سعر المستهلك الصيني في يناير إلى مستوى لم نشهده منذ يونيو 2014 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع الطلب على الغذاء خلال احتفالات السنة القمرية الجديدة. فقد ارتفع المؤشر من سنة لأخرى من 2.1% في ديسمبر إلى 2.5% في يناير مقابل التوقعات البالغة 2.4%. ولكن ارتفاع التضخم قد لا يدوم طويلا، إذ أن الارتفاع في الطلب على الغذاء هو أمر موسمي.

ومن ناحية المنتج، استمر ارتفاع مؤشر سعر المنتج منذ سبتمبر 2015. فقد ارتفع المؤشر بنسبة 6.9% في يناير عن سنة مضت وبنسبة 1.4% من شهر لآخر، وهو الارتفاع الأكبر منذ 2011. ويعزى هذا الارتفاع إلى انتعاش في أسعار السلع بما فيها خام الحديد والنفط. وفي التفاصيل، ارتفعت منتجات التعدين بنسبة 31% عن سنة مضت فيما ارتفعت منتجات المواد الخام بنسبة 12.9%. وفي الخلاصة، فإن الارتفاع المتواصل في مؤشر سعر المنتج يرفع التضخم العالمي، إذ أن أكبر مصدّر في العالم يحول الحساب إلى زبائنه بعد الخروج من سنوات من الانكماش.

استمرار النمو في الاقتصاد الياباني

يستمر الاقتصاد الياباني بالتوسع للربع الرابع على التوالي، وهي مدة لم نشهدها في ثلاث سنوات، وذلك بسب الصادرات القوية ومصروفات رأسمالية أقوى. وتظهر آخر البيانات أن الطلب الخارجي الآن يشكل حوالي نصف التوسع في الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الاقتصاد معرضا بشكل خاص لأي حواجز تجارية جديدة تضعها أمريكا، وهي أكبر سوق تصدير لليابان بعد الصين.

ونما الاقتصاد على أساس ربع سنوي بنسبة 0.2% في الربع الأخير مقابل التوقعات البالغة 0.3%، ما يجعل النمو السنوي 1% مقابل التوقعات البالغة 1.1%. وفي الخلاصة، فإن قوة الصادرات التي دعمت النمو الاقتصادي تشير إلى أهمية إزالة التوترات التجارية مع إدارة ترامب بالنسبة لرئيس الوزراء شينزو آبي.

«الخطوط التركية» تطلق رحلات مباشرة بين أنطاليا والجزائر

أعلنت الخطوط الجوية التركية، الناقل الوطني لتركيا والتي تسير رحلاتها إلى 296 وجهة في 120 بلدا حول العالم، عن إضافة خط أنطاليا – الجزائر ذهابا وإيابا إلى شبكة رحلاتها المتنامية خلال فصل الصيف هذا العام.

وسوف تقوم الخطوط الجوية التركية بتسيير هذه الرحلات بمعدل ثلاث مرات أسبوعيا بين أنطاليا والجزائر في كلا الاتجاهين. وبإطلاق هذه الرحلات المباشرة، أصبح الآن الأمر أكثر سهولة على المسافرين للوصول إلى مركز السياحة في البلاد أنطاليا من الجزائر.

الخطوط التركية تسعى إلى زيادة عدد وجهاتها

قبيل انطلاق المؤتمر العالمي للهواتف المتحركة 2017 في إسبانيا

«هواوي» تؤكد أن استراتيجتها لبناء عالم أكثر تواصلا

قبيل انطلاق المؤتمر العالمي للهواتف المتحركة 2017، عقدت «هواوي» مؤتمرا صحفيا موجزا في لندن أشار خلاله السيد زو زهيلي، رئيس مجموعة أعمال «هواوي كارير» لشبكات الاتصالات أننا نقترب أكثر فأكثر من بناء عالم أكثر تواصلا. وأكد السيد زهيلي التزام «هواوي» بالعمل جنبا إلى جنب مع المشغلين بما يمكنهم من إحداث ثورتهم الرقمية وإدارة أعمالهم بنجاح ويتيح للجميع فرصة تحقيق التنمية القائمة على القيمة.

وتحدّث السيد زو خلال هذا المؤتمر، قائلا: «بحلول العام 2025، سيبلغ عدد شبكات الاتصالات في العالم 100 مليار شبكة وسوف تعتمد 85 بالمئة من التطبيقات الخاصة بالشركات على تقنيات الحوسبة السحابية. أما الخدمات السحابية، فسوف يتم الاعتماد عليها من قبل جميع الشركات، الأمر الذي سيزيد من معدل استخدام تقنيات الذكاء الصناعي بنسبة تفوق 20 بالمئة. فعندما يتحول العالم إلى عالم أكثر تواصلا، سوف تتمكن القطاعات التي نجحت في إحداث ثورتها الرقمية من طرح فرص غير محدودة. ولا يمكننا الآن أن نقدّر حجم الفرص الهائلة التي ستوفرها هذه القطاعات».

وأوضح السيد زو أن الاستراتيجية المتبعة من قبل مشغلي الاتصالات في مختلف أرجاء العالم تشهد تغيير كبير وتتحول من استراتيجية «قائمة على الاستثمارات» إلى استراتيجية «قائمة على القيمة». ويبدي مشغلو الاتصالات اليوم المزيد من الاهتمام بتجربة المستخدم والخدمات كما يسعون إلى منح المستخدم قيمة إضافية من خلال توفير مزايا تنافسية. وبدورها، تلتزم «هواوي» بتقديم كامل دعمها إلى مشغلي الاتصالات بهدف المضي قدما في مسيرة التنمية الجديدة والحصول على عائدات أفضل من الاستثمارات وتحسين كفاءة التشغيل.